المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

التقرير السنوي

١٩٨٣

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

مؤسسة اقليمية عربية مستقلة
تضم في عضويتها جميع البلدان العربية ،
ومقرها دولة الكويت .
وقد باشرت اعمالها في منتصف عام ١٩٧٥ .

أغراض المؤسسة

تستهدف المؤسسة تحقيق غرضين أساسيين:

توفير الضمان للمستثمر العربي
وذلك بتعويضه تعويضاً مناسباً عن الخسائر
الناجمة عن المخاطر غير التجارية
(المصادرة والتأميم، عدم القدرة على التحويل، الحرب)

تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية عبر الدول
العربية، وذلك بممارسة أوجه النشاط المكملة
لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة
بتحديد فرص الاستثمار
وأوضاعها في الدول العربية

أجهزة المؤسسة

مجلس المؤسسة

يتألف من مندوب واحد لكل عضو من أعضائها.

لجنة الاشراف

تتألف من ستة خبراء يختار مجلس المؤسسة خمسة منهم من جنسيات مختلفة من بين مواطني الاقطار المتعاقدة بناء على ترشيح أعضاء المؤسسة، والسادس يعينه المجلس بناء على ترشيح الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية.

وتتكون اللجنة الحالية من الاعضاء الوارد ذكرهم:

سعادة عبداللطيف يوسف الحمد ..... رئيساً
سعادة الدكتور محمد سعيد النابلسي ..... عضواً
سعادة الدكتور هشام الخطيب ..... عضواً
سعادة احمد عبداللطيف ..... عضواً
سعادة عدنان محمد الطيار ..... عضواً
سعادة برهان الدين الدجاني ..... عضواً

المدير العام

السيد / مأمون ابراهيم حسن

نائب المدير العام

السيد / جمعة سعيد جمعة

السيد / رئيـــس المجـــلس

تحية طيبة وبعد،

وفقا لأحكام المادة (١٢) من اتفاقية المؤسسة العربية لضمان الاستثمار يطيب لي أن أرفع الى مجلسكم الموقر تقرير المؤسسة السنوي لعام ١٩٨٣.

وتفضلوا بقبول وافر التقدير والاحترام ،

مأمـــون ابراهيـــم حسن
المديـــر العـــام

الكويت، نيسان (ابريل) ١٩٨٤

المحتويات

مقدمة :			٦
الفصل الاول		موجز نشاط المؤسسة خلال عام ١٩٨٣م	٨
الفصل الثاني		عمليات الضمان	١٠
الفصل الثالث		الانشطة المكملة	١٣
	أ ـ	البحوث والدراسات	١٣
	ب ـ	أنشطة تشجيع الاستثمار	١٦
	جـ ـ	العون الفني للدول الاعضاء	١٨
	د ـ	التعريف بالمؤسسة	١٩
	هـ ـ	تنشيط وتطوير نظام الضمان	١٩
	و ـ	المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها المؤسسة	٢٠
	ز ـ	تطوير مكتبة المؤسسة وخدماتها	٢٠
	حـ ـ	التدريب وتطوير قدرات الموظفين	٢٠
الفصل الرابع		التقرير المالي	٢١
		الجـــداول	٢٣
جدول رقم (١)		مساهمات الدول الاعضاء في رأس المال (حتى ٨٣/١٢/٣١)	٢٤
جدول رقم (٢)		التوزيع الجغرافي للعمليات (بالدينار الكويتي)	٢٥
جدول رقم (٣)		التوزيع القطاعي للعمليات (بالدينار الكويتي)	٢٦
جدول رقم (٤)		التوزيع النوعي للعمليات (بالدينار الكويتي)	٢٧
جدول رقم (٥)		عقود الضمان المبرمة خلال عام ١٩٨٣	٢٨
جدول رقم (٦)		الميزانية العمومية كما هي في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	٢٩
جدول رقم (٧)		بيان الاحتياطي العام كما هو في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	٣٠
جدول رقم (٨)		بيان الايرادات والمصروفات للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣	٣١

مقدمة

ظل الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٣ يعاني الازمات التي سادت في العام السابق فالانتعاش الذي كان متوقعا لاقتصاديات العالم الصناعي رغم استهلاله لم يكن بالقوة التي تدفع الاقتصاد العالمي الى الازدهار.

وظلت الدول النامية تعيش في عام ١٩٨٣ في ظل الازمة الاقتصادية الدولية. فبالرغم من ضبط الانفاق والاقلال من الاستدانة لا زال عبء المديونية وخدمة الدين مشكلة تهدد النظام النقدي الدولي ولم تكف التدابير المتخذة للتغلب على المشكلات وتأمين استمرارية نظام النقد الدولي في القضاء على تردد المصارف التجارية الدولية التي قامت بدور كبير في دوران الفوائض النقدية وتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول النامية في الاعوام السابقة. وقد كان لازمة الدين وارتفاع اسعار الفوائد اثره في انخفاض السيولة الدولية الامر الذي ادى لانخفاض التمويل وتدفق الاستثمارات. ولكن ازمة الدين لم تخل من ظواهر ايجابية في نشاط المصارف التجارية فقد حدث بعض التحول النوعي في نشاطها اذ اتجهت نحو تمويل المشروعات كبديل لتمويل العجز في موازين المدفوعات مما ترتب عليه اهتمام متزايد من قبل هذه المصارف بفرص الاستثمار الجيدة و بالضمانات التي تمكنها من زيادة اقراض المشاريع الانتاجية في مختلف دول العالم.

اما التجارة الدولية فبالرغم من التحسن النسبي في طلب السلع واسعارها الا ان الحماية والقيود التي تفرضها الدول الصناعية على منتجات الدول النامية لا زالت تقف عقبة في وجه صادرات تلك الدول كما تهدد التجارة الدولية.

وتأثرت الدول العربية بتفاوت و بأشكال متعددة بأزمات الاقتصاد العالمي، تأثر بعضها بثقل الديون وخدمتها مما اثر سلبا على النشاط الاقتصادي بها وتأثر بعضها بانكماش التبادل التجاري مما ادى لاهتمام متزايد بالتبادل التجاري بين الدول العربية كاحدى الوسائل لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي وتعضيد وتوسيع القاعدة الانتاجية في مختلف الدول العربية، و بدأت الازمة تنعكس على مجموعة الدول المصدرة للبترول التي شهدت في الاعوام الماضية ازدهاراً كبيراً اذ حدث تحول في موازين مدفوعاتها الجارية نحو العجز من جراء تدني الطلب على النفط وانخفاض اسعاره مما ادى بحكوماتها الى تغيير سياساتها النقدية والمالية نحو الانكماش والضبط وتحسين وترشيد الاداء وكان لذلك اثره على خفض التدفق النقدي والاستثمار في كل المنطقة العربية. وأدت سياسة الضبط المالي وخفض الانفاق الى تشجيع القطاع الخاص وفتح المجال امامه لسد الثغرة التمويلية والمشاركة بفاعليه اكثر في عملية التنمية.

و بدا في كثير من ارجاء الوطن العربي شعور بضرورة اسناد دور اكبر للقطاع الخاص انعكس ذلك في تحولات في السياسة الاستثمارية لبعض الدول العربية، والانطلاق بمشاريع تجمع القطاع الخاص على المستوى القومي.

وعقد رجال الاعمال والمستثمرين العرب مؤتمرهم الثاني بالدار البيضاء في اكتوبر من العام فجاءت قراراته ملبية لهدف حشد طاقات القطاع الخاص للمساهمة بفاعليه في التنمية القومية.

واثار المؤتمر ضرورة الاهتمام العربي بموضوع الترويج للمشروعات الاستثمارية كأداة رئيسية لتحقيق وانتشار المشروعات العربية المشتركة التي يساهم فيها القطاع العربي الخاص. وقد وضح الاهتمام باداة الترويج في اوساط الحكومات ومنظمات العمل العربي المشترك وذلك في عدة مجالات كالأمن الغذائي وغيره.

ومن حيث البحث عن فرص الاستثمار من قبل المستثمر العربي يلاحظ الاثر الايجابي لتراكم الخبرة من التجارب الاستثمارية السابقة مما يؤدي الى رفع كفاءة تنفيذ العمليات الاستثمارية كما يلاحظ في هذا المجال اتجاه اكثر نحو المشروعات المتوسطة والصغيرة ذات العائد المضمون، والادارة الاقل تعقيدا.

وفي مجال تحسين الاطار القانوني القومي المنظم للاستثمار توالت تصديقات الدول العربية على الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية وقدمت عدة دول مرشحيها من القضاة انتظارا لاول انتخابات تجري لقضاة محكمة الاستثمار العربية التي نصت عليها الاتفاقية.

بلغ رأس المال المدفوع في نهاية عام ١٩٨٣ (٢١,١٦٨,٦٢٠) دينار كويتي مقابل (٢٠,٦٦١,٠٢٥) دينار كويتي في نهاية العام الماضي، اي بزيادة ٥٠٧,٥٩٥ دينار كويتي (ما يعادل نسبة زيادة ٢,٤ ٪). كما ارتفع الاحتياطي العام من (٦,١٩٦,٧٩٠) دينار كويتي في نهاية عام ١٩٨٢ الى (٧,٥٥٢,٣٧٠) اي بزيادة نحو ٢١,٨ ٪.

وكان موقف البنود الرئيسية في ميزانية عام ١٩٨٣ كما هو موضح:

	دينار كويتي
اجمالي الايرادات	٢,٨٧٩,٦٣٩
اجمالي المصروفات والمخصصات	١,٥٢٤,٠٥٩
صافي الايرادات المرحلة الى الاحتياطي	١,٣٥٥,٥٨٠

وعلى صعيد عمليات الضمان فقد نفذت المؤسسة ثمانية عقود ضمان بلغت قيمتها (١٣,٠٧٤,٨٢٥) دينار كويتي. ونفذت العقود في اربع دول عربية، نفذت في واحدة منها عمليات لاول مرة. و ينتمي المستثمرون الذين وقعوا العقود مع المؤسسة الى ثلاث جنسيات عربية.

وفي مجال النشاطات المكملة لغرضها الاساسي كثفت المؤسسة من نشاطها في مجال البحوث والدراسات فاصدرت مجلدين من مجلدات الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية واكملت اعداد ستة مجلدات اخرى. كما انتهت من اعداد ستة ادلة للمستثمرين العرب في ست دول عربية وسبع دراسات قطرية عن الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية، واربعة ادلة تأسيس الشركات في الدول العربية. كما قامت بنشر العديد من الدراسات الاخرى وتحديث البعض الاخر. وقد قامت المؤسسة بالتعاون مع صندوق النقد العربي بمباشرة دراسة الاوضاع الحالية للتجارة الخارجية بين الدول العربية والامكانيات المتاحة لتنشيط وتيسير التبادل التجاري وتحديد ما يستلزم تنميته من اطر مؤسسية وتسهيلات ائتمانية وضمانات لهذه الائتمانات، كما اشرفت دراستها المشتركة مع الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية عن تدفق الاستثمارات الخاصة على الانتهاء. و بدأت بالتعاون مع سوق عمان المالي لاجراء دراسة تهدف الى التعرف على الاوضاع السائدة في اسواق الاوراق المالية في اثنتي عشرة دولة عربية.

و بدعوة مشتركة مع الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية عقد المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب في الدار البيضاء، المملكة المغربية في شهر اكتوبر من العام.

كما داومت المؤسسة على اصدار نشرتها الدورية «ضمان الاستثمار» وقامت بالترويج المباشر للعديد من المشروعات وقطعت شوطا في استكمال نظام معلومات المستثمرين. وواصلت نشاطها في تقديم خدمات العون الفني للدول الاعضاء في مجال تحسين الاطار القانوني الوطني لمناخ الاستثمار وتدعيم الاطار المؤسسي للاستثمار والسعي لحل بعض منازعات الاستثمار المشترك. وتابعت المؤسسة تنفيذ مشروعها الرامي الى تدريب الكوادر التي تتولى شؤون الاستثمار بالدول العربية فعقدت الحلقة الثانية للاسواق المالية وتمويل المشروعات بالتعاون مع وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني في المملكة المغربية.

وقد شهد العام قيام المؤسسة بعدة أعمال تطوير شملت نظام الضمان العربي الذي تديره، التوثيق وخدماته، وقدرات العاملين لديها وذلك فضلاً عن التعريف المكثف بخدماتها والمشاركة في العديد من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي دعيت اليها.

الفصل الثاني
عمليات الضمان

مقارنة بالعام الماضي

شهد عام ١٩٨٣ تنفيذ ثماني عمليات من قبل المؤسسة (جدول رقم ٥) بلغت قيمتها الاجمالية (١٣,٠٧٤,٨٢٥) دينار كويتي موزعة على اربع دول عربية تستضيف واحدة منها استثمارات مضمونة من قبل المؤسسة لاول مرة ــ الجمهورية التونسية.

وبالمقارنة مع العام السابق الذي يعتبر عاما جيدا نسبيا بالنسبة للعمليات حيث نفذت ثماني عمليات بلغت قيمتها الاجمالية (٧,٢٦٥,٤١٧) دينار كويتي، يلاحظ انه تم تنفيذ نفس العدد من العمليات هذا العام ولكن بقيمة اجمالية تزيد على قيمة العقود المبرمة في عام ١٩٨٢ بنحو (٥,٨٠٩,٤٠٨) دينار كويتي، بزيادة تبلغ نحو ٨٠٪ عن العام السابق.

ومن بين الدول المضيفة للاستثمار خلال هذا العام، تأتي الجمهورية العراقية في المرتبة الاولى من حيث حجم العمليات، حيث بلغت الاستثمارات فيها (٦,٤٨٠,٠٠٠) دينار كويتي، تليها جمهورية السودان الديمقراطية اذ بلغت قيمة الاستثمارات فيها نحو (٦,١٠٤,٦٥١) دينار كويتي، فالجمهورية التونسية والتي بلغت قيمة الاستثمارات فيها نحو (٤٣٥,٠٠٠) دينار كويتي.

توزيع العمليات المبرمة حتى نهاية العام

وقد توزعت عمليات العام بين مستثمرين من المملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة والمملكة المغربية.

اما بالنسبة لاجمالي العمليات المبرمة نلاحظ انه بالاضافة الى الزيادة في قيمة العمليات المبرمة قد اتسمت عمليات المؤسسة بزيادة في انتشارها الجغرافي (جدول رقم ٢). وبالنسبة للتوزيع القطاعي للعمليات (جدول رقم ٣) يلاحظ ان القطاع السياحي استحوذ على ما نسبته (٣٤,٧٪) من مجمل العمليات، يليه القطاع الصناعي بنسبة (٢٥,٧٪) فقطاع الثروة الحيوانية بنسبة (١٢,٣٪).

كما يشير التوزيع النوعي للعمليات المضمونة (جدول رقم ٤) ان الاستثمار المباشر قد استحوذ على ما نسبته (٤٧,٩٪) من اجمالي العمليات، تليه القروض بنسبة (٢٧,٧٪) ثم ائتمان الصادرات بنسبة (١٠,١٪).

العقود الجديدة المبرمة خلال عام ١٩٨٣

١ ــ عقد ضمان قرض مع شركة مساهمة تتمتع بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة ويغطي الضمان القرض المقدم لحكومة جمهورية الصومال الديمقراطية، بهدف تمويل توسعة محطة اذاعة مرئية في مقديشو. وتبلغ قيمة عقد الضمان نحو (٥٥,١٧٤) دينار كويتي.

٢ ــ عقد ضمان مساهمة في رأس مال شركة مع شركة تتمتع بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة، ويغطي الضمان مساهمة في رأس مال شركة صناعية في الجمهورية التونسية، وتبلغ قيمة عقد الضمان (٣٤٨,٠٠٠) دينار كويتي.

٣ ــ عقد ضمان مساهمة في رأس مال شركة مع شركة تتمتع بجنسية دولة الامارات العربية المتحدة، ويغطي الضمان مساهمة في رأس مال شركة صناعية في الجمهورية التونسية، وتبلغ قيمة عقد الضمان (٨٧,٠٠٠) دينار كويتي.

٤ ــ عقد ضمان قرض مع شركة عربية مشتركة ــ مقرها الرئيسي بالمملكة العربية السعودية، ويغطي الضمان القرض المقدم لشركة سودانية، بهدف المساهمة في تمويل خط انابيب بترول، وتبلغ قيمة عقد الضمان (٦,١٠٤,٦٥١) دينار كويتي.

٥ ــ ضمان ائتمان صادرات مع شركة تتمتع بجنسية المملكة المغربية، ويغطي الضمان تمويل صادرات من منتجات جلدية لصالح مؤسسة حكومية عراقية، وتبلغ قيمة مبلغ الضمان (٥,٠٠٠,٠٠٠) دينار كويتي.

٦ ــ ضمان ائتمان صادرات مع شركة تتمتع بجنسية المملكة المغربية، و يغطي الضمان تمويل صادرات من منتجات جلدية ومواد مختلفة لمؤسسة حكومية عراقية وتبلغ قيمة مبلغ الضمان (٥٨٨,٢٣٥) دينار كويتي.

٧ ــ ضمان ائتمان صادرات مع شركة تتمتع بجنسية المملكة المغربية، و يغطي الضمان تمويل صادرات من منتجات جلدية ومواد مختلفة لمؤسسة حكومية عراقية، وتبلغ قيمة مبلغ الضمان (٤١٩,١١٧) دينار كويتي.

٨ ــ ضمان ائتمان صادرات مع شركة تتمتع بجنسية المملكة المغربية، و يغطي الضمان تمويل صادرات من منتجات جلدية ومواد مختلفة لمؤسسة حكومية عراقية، وتبلغ قيمة مبلغ الضمان (٤٧٢,٦٤٨) دينار كويتي.

العمليات قيد البحث

سجل العام عمليات اخرى «قيد البحث» وفي مراحل متقدمة من التنفيذ تبلغ قيمتها (١١,٠٠٠,٠٠٠) دينار كويتي، موزعة على كل من الجمهورية العراقية وجمهورية جيبوتي وجمهورية السودان الديمقراطية، هذا وقد بلغ عدد العمليات قيد البحث الاخرى بنهاية العام الذي تناوله التقرير نحو (٣٥ عملية) على مختلف المراحل، تفاصيلها كالتالي:

نوع الاستثمار	عدد العمليات قيد البحث
قـــــروض	٢١
ائتمان صادرات	١١
مساهمة في رأس مال	٢
استثمار مبـاشر	١

وقد اتسمت هذه العمليات بالانتشار الجغرافي، حيث خصت ١١ دولة مستفيدة وهي الجمهورية العربية السورية، الجمهورية العربية اليمنية، جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الجمهورية العراقية، جمهورية جيبوتي، جمهورية السودان الديمقراطية، الجمهورية اللبنانية، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، وجمهورية الصومال الديمقراطية.

يلاحظ ايضا انحسار في طلبات الضمان للاستثمارات المباشرة وازدياد في حجم الطلبات الواردة لضمان قروض لتمويل المشروعات الانتاجية في الوطن العربي ومع التحفظ بان العمليات المتوجهة الى المؤسسة قد لا تكون هي العينة الصالحة لتعميم النتائج المستخلصة منها على مجمل الاستثمارات العربية، فانه يمكن القول ــ بكثير من الاطمئنان ــ ان ثمة اسبابا وراء التغير النوعي في العمليات تجمل في الاتي:

اسباب تراجع عمليات الاستثمار المباشر وتزايد عمليـــات ضمان القروض

١ ــ التحول النوعي في نشاط المصارف التجارية بالتوجه نحو تمويل المشروعات كبديل لتمويل العجز في موازين مدفوعات الدول النامية. فقد ادت ازمة المديونية وحالات اعادة جدولة الديون الخارجية لما يربو على ٤٠ دولة خلال الثلاث السنوات الماضية، الى توجه المصارف التجارية نحو البحث عن اساليب وآليات بديلة للاقراض، كان من بينها تمويل المشروعات. وقد ترتب على ذلك توجه هذه المصارف نحو البحث عن توفير الضمانات لاقراض المشاريع ــ من بينها الضمانات التي توفرها المؤسسة.

٢ ــ كان للاوضاع الاقتصادية والسياسية التي سادت المنطقة العربية اثر سلبي في توجه الاستثمارات المباشرة للدول العربية. فقد زادت اعباء المديونية الخارجية في الدول العربية المضيفة للاستثمارات في الوقت الذي نقصت فيه مواردها من التجارة الخارجية مما ادى الى تفاقم العجز في موازين مدفوعات هذه الدول وتردي اوضاعها الاقتصادية بشكل عام هذا من ناحية ومن ناحية اخرى فقد ادت الاحداث السياسية في الساحة العربية وانخفاض انتاج واسعار البترول الى ضعف في النشاط الاقتصادي في الدول العربية المصدرة لهذه الاستثمارات.

٣ ــ كان للارتفاع النسبي في اسعار الفائدة على اليورو دولار ــ وارتفاع اسعار صرفه مقابل العملات الاخرى في الاونة الاخيرة اثره في جذب ما توفر من فوائض لدى المستثمرين العرب، مما ادى الى النقص في الاستثمارات المباشرة في الدول العربية المضيفة للاستثمارات.

وفي حين لم تتعرض عمليات المؤسسة في مجال ضمان القروض ــ او اي مجال اخر ــ الى مشكلات حقيقية حتى الان، الا انه في ظل الصعوبات التي يمر بها العالم بوجه عام وعمليات اعادة جدولة الديون الخارجية التي شملت ما يزيد على ٤٠ قطرا بما فيها بعض الاقطار العربية، وعلى ضوء الزيادة المضطردة في عدد الطلبات الواردة للمؤسسة لضمان عمليات اقراض مختلفة المصادر والانواع، بدأت المؤسسة في تطبيق اسس انتقائية ومراعاة الحذر فيما تعقده من عمليات في هذا المجال، حيث تقوم المؤسسة بتفضيل القروض التي يتوفر فيها اكبر عدد من الشروط التالية:

الاسس الانتقائية والضوابط التي تمارسها المؤسسة في مجال ضمان القروض

ــــ ان يكون اجل القرض طويلا (خمس سنوات فما اكثر).
ــــ ان يتميز القرض بوجود فترة سماح (GRACE PERIOD) تزيد على العام و يفضل عامين او اكثر.
ــــ تفضل القروض المرتبطة بمشروعات تدر عملات اجنبية.
ــــ ان يتمكن المشروع المستفيد من فتح حساب بالعملات الاجنبية ليتم سداد القرض من خلاله وذلك في الدول التي يسمح النظام المصرفي والنقدي بها بذلك.
ــــ تفضيل القروض المباشرة على القروض التجارية المشتركة SYNDICATED COMMERCIAL LOANS والتي تنطوي ــ من وجهة نظر المؤسسة ــ على مخاطر اكبر حيث انها تتميز بكبر حجم القرض والتعقيد في آلياتها وزيادة في اعباء المشروع المستفيد من خلال الاتعاب والرسوم الاضافية التي يدفعها وذلك اضافة الى ما تتقاضاه المؤسسة من اقساط ضمان والتي تحملها المصارف المقرضة على المقترض.
ــــ تفضل، دائما، القروض المرتبطة بمشاريع حيوية هامة.

هذا، بالاضافة الى المؤشرات العامة التي تهتدي بها المؤسسة فيما يتعلق بتنويع العمليات داخل القطر وتوزيعها القطاعي بما يضمن تقليل المخاطر بصفة عامة.

الفصل الثالث

الانشطة المكملة

أ ــ البحوث والدراسات:

١ ــ داومت المؤسسة على اصدار مجلدات الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية للتعريف بالاطار القانوني الذي يحكم معاملة الاستثمارات في البلاد العربية فاصدرت في عام ١٩٨٣ مجلدي تشريعات المملكة الاردنية الهاشمية (يقع في جزءين: ٢٦٠٠ صفحة) وتشريعات المملكة المغربية (يقع في ثلاثة اجزاء: ٣٣٠٠ صفحة).

الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية

كما تم اعداد المجلدات التالية وهي ماثلة للطبع عند اعداد هذا التقرير:

ـــ مجلد تشريعات الجمهورية التونسية.
ـــ مجلد تشريعات سلطنة عمان.
ـــ مجلد تشريعات دولة البحرين.

كما انتهت من اعداد كل من:

ـــ مجلد تشريعات دولة الكويت.
ـــ مجلد تشريعات الجمهورية اللبنانية.
ـــ مجلد تشريعات جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

مقارنة احكام الاتفاقية الموحدة بتشريعات الدول العربية المنظمة للاستثمار

٢ ــ وفي خطتها لانجاز المقارنات بين التشريعات الوطنية المنظمة للاستثمار والاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية في الدول العربية استكملت المؤسسة مقارنات معظم الدول العربية مما مكنها من تجميع هذه المقارنات في مجلد واحد ــ شاملا جميع الدول العربية ــ تحت عنوان: «بيان مقارن بين احكام الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الاموال العربية وتشريعات الدول العربية المنظمة للاستثمار».

المرشد الى اعداد تشريع الاستثمار

٣ ــ نشرت المؤسسة المرشد الى اعداد تشريع الاستثمار وهي دراسة استهدفت بها المؤسسة التأثير في التشريعات القطرية المنظمة للاستثمار والتقريب بينها عن طريق توحيد الاسس العامة التي يقوم عليها التشريع وصياغته من حيث وحدة التبويب والمصطلحات.

نموذج لمؤسسة ضمان صادرات وطنية

٤ ــ انجزت المؤسسة خلال العام دراسة احتوت وصفا لنموذج لمؤسسة ضمان صادرات وطنية تم توزيعه على جهات الاتصال والمصارف المركزية العربية مساهمة من المؤسسة في توجيه جهود الدول الاعضاء في مجال انشاء مؤسسات وطنية لضمان الصادرات.

سلسلة ادلة المستثمرين

٥ ــ رغبة من المؤسسة في تعريف المستثمرين بأوضاع الاستثمار في الدول العربية ومناخه العام مع توفير المعلومات المفيدة للمستثمر عن كل دولة، فقد عمدت المؤسسة الى إصدار سلسلة أدلة المستثمرين التي ظهر منها خلال العام السابق دليل المستثمر في جمهورية الصومال الديمقراطية باللغتين العربية والانجليزية واستكملت المؤسسة خلال هذا العام اعداد الادلة التالية وهي ماثلة للطبع:

ـــ دليل المستثمر في جمهورية السودان الديمقراطية.
ـــ دليل المستثمر في المملكة المغربية.

ـــ دليل المستثمر في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
ـــ دليل المستثمر في الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
ـــ دليل المستثمر في المملكة الاردنية الهاشمية.
ـــ دليل المستثمر في جمهورية جيبوتي.

سلسلة ادلة تأسيس الشركات في الدول العربية

٦ ـــ في اطار التعريف بالنواحي القانونية للاستثمار باشرت المؤسسة في اصدار سلسلة ادلة تأسيس الشركات في الدول العربية التي تهدف الى تعريف المستثمر بالخطوات العملية التي ينبغي اتباعها لتأسيس شركة في القطر المضيف وقد انجز من هذه السلسلة الادلة الاتية:

ـــ دليل تأسيس الشركات في الجمهورية العربية اليمنية.
ـــ دليل تأسيس الشركات في جمهورية السودان الديمقراطية.
ـــ دليل تأسيس الشركات في المملكة المغربية.
ـــ دليل تأسيس الشركات في المملكة الاردنية الهاشمية.

سلسلة الدراسات القطرية

٧ ـــ تحقيقا واستكمالا لجهد المؤسسة في رصد ودراسة اوضاع الاستثمار في الدول العربية بغية التعريف بمناخ الاستثمار وفرصه وآلياته في الاقطار العربية انجزت المؤسسة الدراسات التالية:

ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في المملكة المغربية.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية الصومال الديمقراطية.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الجمهورية الاسلامية الموريتانية.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية جيبوتي.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية السودان الديمقراطية.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
ـــ الاوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

بحوث الحلقة التدريبية

٨ ـــ بالاضافة الى تحديث الدراسات التي قدمت في الحلقة التدريبية التي عقدت العام الماضي في صنعاء ـــ الجمهورية العربية اليمنية حول الاسواق المالية وتمويل المشروعات تم انجاز العديد من الدراسات الجديدة التي قدمت في الحلقة التدريبية ـــ تحت نفس العنوان ـــ التي عقدت خلال الفترة ٧ ـــ ١١ نوفمبر ١٩٨٣ في مكناس بالمملكة المغربية، واهمها:

ـــ الاسواق المالية الدولية.
ـــ الاحتياجات التمويلية للمملكة المغربية.
ـــ هجرة العمال المغاربة ومدى مساهمتهم في انماء الاقتصاد الوطني.
ـــ معوقات الاستثمار في المملكة المغربية مع التركيز على قطاعي السياحة والتصنيع الزراعي.
ـــ ترويج المشروعات ـــ بعض النماذج القطرية.
ـــ مؤشرات الكفاءة في ترويج المشروعات.
ـــ صياغة المشروعات المشتركة.
ـــ البحث عن التمويل / المشاركة (تكوين وتقديم ملف المشروع).
ـــ اساليب تحليل المخاطر القطرية.

ـــــ اعادة جدولة الديون الخارجية وازمة المديونية الدولية.
ـــــ الجهاز المصرفي العربي: قدراته واتجاهاته في عقد الثمانينات.
ـــــ خدمات الترويج (ماهيته، اقسامه، اساليبه).
ـــــ تقنية التفاوض.

بحث ترويج وتمويل المشروعات العربية المشتركة

٩ ـــ اعدت المؤسسة احدى الاوراق الاساسية التي قدمت في المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب (الدار البيضاء ١٠/٣١ ـــ ١٩٨٣/١١/٣) تحت عنوان ترويج وتمويل المشروعات العربية المشتركة.

بحث سبل التعاون بين المؤسسة وشركات التأمين العربية

١٠ ـــ اعدت المؤسسة بحثا تحت عنوان «المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: رسالتها، الاخطار التأمينية التي تغطيها وسبل التعاون بينها وبين شركات التأمين العربية» قدمت الى ندوة اعادة التأمين العربية، الاتحاد العربي للتأمين ١٠/١ ـــ ١٩٨٣/١٠/٧ وقد تضمنت الدراسة مقترحا بقيام مجمع عربي لأعادة تأمين الاستثمارات العربية من الاخطار غير التجارية.

دراسة تدفق الاستثمارات في الدول العربية

١١ ـــ استكمالا للدراسة المشتركة التي تقوم بها المؤسسة والصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية شاركت المؤسسة في استكمال الدراسة الميدانية عن تدفق الاستثمارات الخاصة وتلك التي تدار على اسس تجارية في الوطن العربي حيث تقوم المؤسسات المشاركة في الوقت الحالي باعداد التقارير النهائية للدراسة والمتوقع نشرها خلال الربع الاول من عام ١٩٨٤.

دراسة التبادل التجاري

١٢ ـــ تقوم المؤسسة بالتعاون مع صندوق النقد العربي بدراسة الاوضاع الحالية للتجارة الخارجية بين الدول العربية والامكانات المتاحة لتنشيط وتيسير هذا التبادل التجاري وتحديد ما يستلزم تنميته من اطر مؤسسية وتسهيلات ائتمانية وضمانات لهذه الائتمانات. ولقد قام فريق المؤسسة باعداد هياكل هذه الدراسة والتي تتضمن:

١ ـــ هيكل دراسة اوضاع التجارة الخارجية بين الدول العربية ووسائل تنميتها.
٢ ـــ هيكل دراسة سبل ووسائل تشجيع التجارة الخارجية بين الدول العربية.
٣ ـــ استمارات البيانات الخاصة بدراسة اوضاع التجارة الخارجية بين الدول العربية وقد اتفق على تنفيذ الدراسة بشقيها الميداني والمكتبي في اربع دول عربية في المرحلة الاولى هي المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة المغربية، المملكة العربية السعودية، جمهورية السودان الديمقراطية. هذا وقد استكمل الفريق المشترك دراسة كل من المملكة الاردنية الهاشمية والمملكة المغربية وسيتم خلال النصف الاول من عام ١٩٨٤ استكمال دراسة المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان الديمقراطية.

دراسة أسواق الأوراق المالية العربية

١٣ ــ اتفقت المؤسسة مع سوق عمان المالي على اجراء دراسة ميدانية مشتركة بهدف التعرف على الاوضاع السائدة في اسواق الاوراق المالية في اثنتي عشرة دولة عربية من حيث التشريعات التي تحكم هذه الاسواق والمؤسسات العاملة والعمولات والرسوم السائدة وطبيعة الافصاح المالي ودوره في نجاح هذه الاسواق.

هذا وقد اتفق على تعيين خبراء مناظرين في الدول التي ستشملها الدراسة لمعاونة فريق العمل المشترك. اما الدول التي ستشملها الدراسة فهي: المملكة الاردنية الهاشمية، المملكة المغربية، الجمهورية التونسية، جمهورية السودان الديمقراطية، جمهور مصر العربية، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، الجمهورية العربية اليمنية، الجمهورية اللبنانية، دولة الامارات العربية المتحدة، ودولة البحرين.

ب ــ انشطة تشجيع الاستثمار:

نظام المعلومات

١ ــ تولي المؤسسة اهتماما خاصا لموضوع تطوير نظام معلوماتها عن قطاع المستثمرين العرب لاستخدامه في العديد من الاغراض وعلى رأسها نشاط تشجيع الاستثمار وترويج المشروعات. استكملت المؤسسة خلال العام مثار التقرير سجل المستثمرين العرب افرادا وشركات ومصارف ومؤسسات. وتستخدم المؤسسة لهذا الغرض ــ بجانب اغراض اخرى ــ جهاز لحفظ البيانات واسترجاعها.

ضمان الاستثمار

٢ــ داومت المؤسسة على اصدار نشرتها الدورية «ضمان الاستثمار» التي تصدر مرة كل شهرين ويوزع منها حاليا نحو ستة الاف نسخة على مستثمرين منتشرين في انحاء الوطن العربي وترتب المؤسسة الى الوصول الى توزيع بحدود عشرة الاف نسخة واصدار النشرة شهريا اعتبارا من منتصف العام القادم.

والجدير بالذكر ان النشرة تحوي بابا ثابتا تنشر فيه ما يصل المؤسسة من مشاريع تبحث عن تمويل / مشاركة ومستثمرين يبحثون عن فرص استثمارية في مجالات معينة حيث تم نشر ٦٩ مشروعا تبحث عن تمويل او مشاركة في رؤوس اموالها ونحو ٣٧ موجزاً عن مستثمرين يعرضون المشاركة / التمويل في مشروعات في قطاعات معينة. ومنذ صدور العدد الاول وحتى العدد التاسع ورد الى المؤسسة نحو ٧٠ استفسارا عن المشاريع التي نشرت والمستثمرين الذين ابدوا رغبة في الاستثمار في مجالات معينة حيث قامت المؤسسة في كل هذه الحالات بالربط بين صاحب المشروع والمستثمرين المرتقبين.

هذا وقد خصصت المؤسسة عددا خاصا من نشرة ضمان الاستثمار لتغطية ما دار في المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب.

المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب

٣ ــ بدعوة مشتركة من الامانة العامة لجامعة الدول العربية والاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار وبتنظيم من جامعة غرف التجارة والصناعة العصرية بالمملكة المغربية عقد المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب بالدار البيضاء بالمملكة المغربية تحت رعاية صاحب الجلالة ملك المملكة المغربية وذلك خلال الفترة ١٠/٣١ حتى ١٩٨٣/١١/٣ هذا وقد أم المؤتمر حوالي ستمائة مستثمر من جميع البلاد العربية ومن عرب المهاجر وافتتح المؤتمر رئيس وزراء المغرب.

كان نجاح المؤتمر امتدادا للنجاح الذي حظي به المؤتمر الاول في الطائف بالمملكة العربية السعودية.

استغرق المؤتمر اربعة ايام عرض خلالها على المؤتمر بحثان رئيسيان اولهما مقدم من الامانة العامة للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية بعنوان «الاطار العربي القومي لقيام ونجاح المشاريع المشتركة واستمرار اعمالها وتأديتها الدور المناط بها في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي» والثاني مقدم من المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بعنوان «ترويج وتمويل المشروعات العربية المشتركة» وقد انتهى المؤتمر الى عدد من القرارات والتوصيات اهمها اعلان تأسيس الشركة العربية للاستثمار الزراعي برأس مال مصرح به قدره الف مليون دولار اميركي وبرأس مال مكتتب به قدره مائتان وخمسون مليون دولار اميركي وعقد خلال المؤتمر اجتماع للراغبين في الاشتراك في تأسيس الشركة حيث تم الاتفاق على العناصر الرئيسية للشركة التي ستكون في شكل شركة مساهمة بحرينية معفاة يقسم رأس مالها المكتتب فيه الى مليونين ونصف مليون سهم بقيمة اسمية للسهم قدرها مائة دولار اميركي ستخصص منها ٢٠٪ للمؤسسين ويطرح الباقي في اكتتاب عام لجميع مواطني الدول العربية وقد شكلت لجنة تأسيسية لمباشرة اجراءات التأسيس وتسجيل الشركة. كما قرر المؤتمر ايضا تأسيس شركة لاستثمار الثروة السمكية برأس مال قدره مائة مليون دولار واوكل للاتحاد العربي لمنتجي الاسماك مهمة اتمام الاجراءات التمهيدية لتأسيس الشركة التي من المقرر ان يكون مقرها المملكة المغربية. هذا وقد تقرر انعقاد المؤتمر الثالث لرجال الاعمال والمستثمرين العرب بدولة الكويت خلال الربع الاول من عام ١٩٨٥.

ترويج المشروعات

٤ ــ ايمانا منها باهمية الترويج للمشاريع الاستثمارية العربية المشتركة عن طريق ربط الفرص الجيدة للاستثمار بامكانيات التمويل، قامت المؤسسة ــ فضلا عن نشاطها المتمثل في تلقي طلبات النشر في باب فرص الاستثمار المتاحة في نشرتها «ضمان الاستثمار» ونشاط الترويج المتزايد الذي تقوم به فرق الزيارات الميدانية التعريفية بالترويج المباشر لبعض المشروعات ــ بانشاء وحدة لتشجيع الاستثمار وترويج المشاريع الجديدة ومما يذكر من انشطة هذه الوحدة خلال العام مثار التقرير ما يلي:

خدمات الترويج

١ ــ المساهمة في اعداد برنامج لزيارة فريق من الشركة العربية للاستثمار (الرياض، المملكة العربية السعودية) شمل كل من دولة الكويت ودولة الامارات العربية المتحدة ودولة قطر ودولة البحرين لدراسة امكانية مشاركة الشركة في بعض المشروعات الاستثمارية المعروضة عليها.

٢ ــ اعداد زيارات ميدانية للامين العام للاتحاد العام لمنتجي الاسماك لبحث امكانيات المساهمة في مشروع المكتب العربي لتسويق الاسماك والمساهمة في انشاء الشركة العربية للاستثمارات السمكية.

٣ ــ الترويج لمشروعات الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما) في اوساط المهتمين بهذا المجال في دولة الكويت، حيث تركز نشاط الترويج حول مشروعين من مشاريع الشركة هما مشروع انشاء مصنع للمضادات الحيوية في الجمهورية العراقية ومشروع انتاج الزجاج الدوائي في الجمهورية العربية السورية.

٤ ــ اعداد برنامج لزيارة وفد من شركة الساحل للتنمية والاستثمار الى الجمهورية العربية السورية للتعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة فيها.

٥ ــ الترويج لمشروع انشاء فندق (درجة اولى) وانشاء مستودعات تبريد للمواد الغذائية في جمهورية السودان الديمقراطية ومعاونة صاحب المشروع في اتصالاته ببعض المستثمرين ورجال الاعمال والشركات بدولة الكويت.

٦ ــ الترويج لدى الشركات الصناعية المختصة بدولة الكويت لمشروع مصنع لانتاج جوالات البلاستيك لسد الحاجة المتزايدة لتصدير كافة المواد الخام الزراعية والسكر المنتج في جمهورية السودان الديمقراطية.

٧ ــ الترويج للمساهمة في الشركتين المنبثقتين عن المؤتمر الثاني لرجال الاعمال والمستثمرين العرب وهما الشركة العربية للاستثمار الزراعي (ومقرها دولة البحرين) والشركة العربية للاستثمارات السمكية (مقرها المملكة المغربية).

جـ ــ العون الفني للدول الاعضاء:

تولي المؤسسة اهتماما كبيرا لتوفير العون الفني للدول الاعضاء التي تبدي رغبتها في الاستعانة بالخبرات الفنية المتوفرة لدى المؤسسة، فاضطلعت خلال الفترة موضوع التقرير بما يلي:

١ ــ تابعت المؤسسة تنفيذ مشروعها الرامي الى تدريب الكودار التي تتولى شؤون الاستثمار بالدول المستضيفة للاستثمارات عن طريق تعريفهم بالاسواق المالية العربية ومصادر التمويل وكيفية تحسين مناخ الاستثمار مما يساعد على جذب رأس المال العربي فداومت على عقد الحلقة السنوية التي تعقدها كل عام في بلد عربي.

حلقة «الاسواق المالية وتمويل المشروعات»، المملكة المغربية

وعلى غرار الحلقة التي عقدت بالجمهورية العربية اليمنية خلال الفترة ٢٣ ــ ١٩٨٢/١٠/٢٨ نظمت المؤسسة حلقة تدريبية لمدراء الاستثمار بمختلف القطاعات الاقتصادية في المملكة المغربية تحت عنوان «الاسواق المالية وتمويل المشروعات» وذلك بالتعاون مع وزارة التخطيط وتكوين الاطر والتكوين المهني بالمملكة المغربية وذلك خلال الفترة من ٧ ــ ١٩٨٣/١١/١١ بمدينة مكناس. وشارك في هذه الحلقة ثلاثون من الكوادر المغربية كما شارك المؤسسة في تقديم موضوعات الحلقة خبراء من كل من مؤسسة التمويل الدولية واليونيدو والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية ومعهد التنمية والتعاون الدولي بنيس. ولقد اتسمت مشاركة الكوادر المغربية بالحرص الشديد على متابعة موضوعات الحلقة والمشاركة فيها بالنقاش الجاد والبناء كما اعربوا عن الاستفادة الكبيرة التي حصلوا عليها من خلال الدراسات التي قدمت في هذه الحلقة. وكانت للحلقة نتائج طيبة انعكست في تعرف الكوادر المشرفة على الاستثمار في القطر المغربي على المؤسسة وتنمية قدراتهم في مجال تمويل المشروعات وتعرف المؤسسة بشكل افضل على اوضاع الاستثمار بالمملكة المغربية.

٢ ــ وفي اطار جهودها لتنمية الاطار المؤسسي للاستثمار قامت بوضع النظام الاساسي لبنك تنمية مشترك بين دولتين بتكليف من احداهما.

٣ ــ بطلب من الاتحاد العربي لمنتجي الاسماك قامت المؤسسة باعداد مشروع النظام الاساسي للشركة العربية للاستثمارات السمكية وهي الشركة المزمع تأسيسها بالمملكة المغربية.

٤ ــ المعاونة في الحصول على تمويل لبنك (BIMA) الموريتاني.

٥ ــ مراجعة لعقد التأسيس والنظام الأساسي للشركة العربية للاستثمار الزراعي المنبثقة عن المؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمستثمرين العرب.

٦ ــ السعي بناء على طلب دولتين في فض النزاع بينهما ودياً بخصوص شركة استثمارية زراعية مملوكة لهما وقد حضر ممثلا الدولتين اجتماعا بمقر المؤسسة حيث تم الاتفاق على تولي المؤسسة مسؤولية رئاسة لجنة يمثل فيها طرفا النزاع لزيارة المشروع تقصياً للحقائق حول ظروفه واجراء دراسة الجدوى لتحديد الموارد اللازمة لتنشيطه بعد التعثر الذي حدث للمشروع بسبب المنازعة.

د ــ التعريف بالمؤسسة:

لا زال التعريف الواسع بالمؤسسة يشكل التحدي الأساسي لها فكثير من النشاطات التي تمارسها المؤسسة بجانب الضمان لها أهداف تعريفية. فنشرة المؤسسة الدورية «ضمان الاستثمار» التي يوزع منها ٦ أعداد في السنة على نطاق واسع ومؤتمرات المستثمرين ورجال الاعمال العرب والحلقات التدريبية التي تنظمها المؤسسة كل عام في دولة مختلفة والأبحاث والدراسات التي توزعها المؤسسة على نطاق واسع وعمليات ترويج المشاريع تعتبر جميعها ذات أهداف تعريفية وقد ساهمت هذه الأنشطة اسهاما كبيرا خلال العام مثار التقرير في تحقيق التعريف الواسع بالمؤسسة ورسالتها.

ملف التعريف

الا أن المؤسسة لم تكتف بهذه الأنشطة اذ دأبت على التوزيع المبرمج لملف التعريف بخدماتها لدى بيوت المال والشركات وقد وزع من هذا الملف خلال العام ما يربو على عشرة آلاف نسخة.

زيارات ميدانية

كما قامت فرق من ادارة العمليات بالمؤسسة بزيارات ميدانية وفق برنامج محدد بغرض التعريف بالمؤسسة ونظام الضمان الذي توفره للاستثمارات العربية بالاضافة الى التعرف على المستثمرين واهتماماتهم الاستثمارية ومناخ الاستثمار في الاقطار المعنية فقامت هذه الفرق خلال العام بزيارات ميدانية شملت كل من الامارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، دولة البحرين، المملكة المغربية، الجمهورية الاسلامية الموريتانية، وجمهورية الصومال الديمقراطية. وذلك فضلاً عن الزيارات الميدانية التي تمت في دولة المقر. كما زار لنفس الغرض فريق من المؤسسة المصارف العربية الأجنبية المشتركة في كل من لندن، باريس وجنيف.

هـ ــ تنشيط وتطوير نظام الضمان:

تنشيط وتطوير نظام ائتمان الصادرات

كشفت المؤسسة خلال هذا العام التعريف بخدماتها في مجال ضمان ائتمان الصادرات وتيسير اجراءاته، هذا الضمان المرتبط بعمليات تبادل المنتجات والسلع العربية بين الدول العربية وذلك في سعيها لدفع وتنمية هذا التبادل.

تطوير عقود الضمان الاخرى

وبناء على ما تم الكشف عنه خلال التطبيق العملي لنظام الضمان تم خلال العام مراجعة وتطوير الشروط العامة لجميع أنواع العقود.

و ـ المؤتمرات والندوات التي شاركت فيها المؤسسة:

شاركت المؤسسة خلال العام في العديد من الندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي دعيت للمشاركة فيها.

ز ـ تطوير مكتبة المؤسسة وخدماتها:

التوثيق

ايماناً منها بأهمية التوثيق وتوفير مصادر المعلومات كثفت المؤسسة خلال العام من نشاط التوثيق والخدمات الفنية الخاصة بمكتبتها. حيث بلغ عدد الدوريات التي ترد للمكتبة حوالي ٢٥٠ دورية والكتب التي وردت لها نحو ٢٥٠٠ كتابا تغطي مجالات اهتمام المؤسسة وما يرتبط بها. أما بالنسبة للوثائق والتقارير فقد اضيف للمكتبة حوالي ٢٥٠٠ وثيقة تشمل تقارير ووثائق من المنظمات العربية والدولية والمؤسسات الاقتصادية من مصارف وشركات بالاضافة الى الأوراق المقدمة لمؤتمرات وندوات شاركت فيها المؤسسة. وبالاضافة الى الاعمال العادية، قطعت المكتبة شوطاً بعيداً في اعداد كشاف لمقالات الدوريات حسب الموضوعات التي تحظى باهتمام المؤسسة وذلك بالنسبة لجميع الدوريات التي تم تزويد المؤسسة بها منذ عام ١٩٨٠ ووفق خطة للتصنيف وضعت خصيصاً لهذا الغرض بعد أخذ احتياجات الادارات المختلفة في الاعتبار.

تطوير الخدمات الفنية بالمكتبة

ح ـ التدريب وتطوير قدرات الموظفين:

تطويراً لقدرات أعضاء الجهاز الفني والاداري بالمؤسسة استمرت المؤسسة في تنفيذ خطط التدريب التي تضعها كل عام حيث أوفدت المؤسسة عدداً من العاملين فيها خلال العام مثار التقرير الى بعض الحلقات والزيارات التدريبية.

بلغ اجمالي الميزانية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ (٣٠,٢١٤,٠٤٤) دينار كويتي مقابل ٢٧,٦٩٢,٩٨١ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢، بزيادة ٢,٥٢١,٠٦٣ دينار كويتي (٩,١٪). وفي جانب الموجودات تبلغ الودائع لدى البنوك لاجل قصير ٢٢,٤٦٦,٩٦٢ دينار كويتي (٧٤,٣٪) من اجمالي الموجودات مقابل ١٩,١٣٥,٠٦٩ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ وتبلغ السندات ٦,٦١٨,٠٠٤ دينار كويتي من اجمالي الموجودات (٢٢٪) مقابل ٦,٩٦٥,٣٨٨ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢، وتبلغ الايرادات المستحقة ٦٤٣,٢٣٤ دينار كويتي (٢,١ ٪) من اجمالي الموجودات مقابل ١,١٠١,٠٤١ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢. أما النقد والحسابات المدينة الاخرى فتبلغ ٤٨٥,٨٤٤ دينار كويتي (١,٦٪) من اجمالي الموجودات مقابل ٤٩١,٤٨٣ دينار كويتي.

وفي جانب المطلوبات بلغ رأس المال المدفوع في سنة ١٩٨٣ (٢١,١٦٨,٦٢٠) دينار كويتي مقابل ٢٠,٦٦١,٠٢٥ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ بزيادة مقدارها ٥٠٧,٥٩٥ دينار كويتي (٢,٤٪) وبلغ الاحتياطي العام ٧,٥٥٢,٣٧٠ دينار كويتي في سنة ١٩٨٣ مقابل ٦,١٩٦,٧٩٠ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ بزيادة مقدارها ١,٣٥٥,٥٨٠ دينار كويتي (٢١,٨٪). وقد زادت الارصدة الدائنة بمقدار ٦٢٨,٠٠٨ دينار كويتي فبلغت في سنة ١٩٨٣ (١,٣٧٧,٣٧٩) دينار كويتي مقابل ٧٤٩,٣٧١ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢، كما بلغت أقساط الضمان المقبوضة مقدماً ١١٥,٦٧٥ دينار كويتي في سنة ١٩٨٣ مقابل ٨٥,٧٩٥ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ بزيادة مقدارها ٢٩,٨٨٠ دينار كويتي (٣٤,٨٪).

أما الايرادات فقد انخفضت بما مقداره ٢٣٨,٦٧٤ دينار كويتي (٧,٧٪) حيث انخفض اجمالي الايرادات من ٣,١١٨,٣١٢ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ الى ٢,٨٧٩,٦٣٩ دينار كويتي في سنة ١٩٨٣ نتيجة لانخفاض أسعار الفوائد على الاستثمارات. فعلى سبيل المثال انخفضت أسعار الفائدة على الدينار الكويتي من ١٢,٥٪ الى ٨٪ والدولار الاميركي من ١٣,٥٪ الى حوالي ٩,٧٥٪.

أما المصروفات فقد ارتفعت من ١,١٤٢,٧٤٩ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ الى ١,٥٢٤,٠٥٩ دينار كويتي في سنة ١٩٨٣ وذلك بزيادة قدرها ٣٨١,٣١٠ دينار كويتي وتجدر الاشارة الى ان من مصروفات سنة ١٩٨٣، ٤١٩,٢٠٩ دينار كويتي مخصص تقلبات العملات و١٠٨,٥٠٠ دينار كويتي مصروفات غير متجددة وتفصيلها ٩٠,٠٠٠ دينار كويتي مصاريف اصدار الموسوعة التشريعية و١٠,٥٠٠ دينار كويتي مصاريف انتاج افلام وثائقية و٨,٠٠٠ دينار كويتي مصاريف الدراسة المشتركة لحصر الاستثمارات العربية، وبهذا يتضح أن المصروفات العادية لسنة ١٩٨٣ لم تجاوز ٩٩٦,٣٥٠ دينار كويتي.

وبلغ صافي الايرادات للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ (١,٣٥٥,٥٨٠) دينار كويتي مقابل ١,٩٧٥,٥٦٣ دينار كويتي في سنة ١٩٨٢ وذلك بانخفاض مقداره ٦١٩,٩٨٣ دينار كويتي.

الجداول

جـدول رقم (١)

مساهمات الدول الأعضاء في رأس المال

حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

الـدولـــة	دينـار كـويتي
المملكة الاردنية الهاشمية	٥٢٥,٠٠٠
دولة الامارات العربية المتحدة	١,٥٠٠,٠٠٠
دولة البحـــرين	٥٠٠,٠٠٠
الجمهورية التونسية	١,٢٥٠,٠٠٠
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١,٢٥٠,٠٠٠
جمهورية جيبوتي	٥٠٠,٠٠٠
المملكة العربية السعودية	٣,٧٥٠,٠٠٠
جمهورية السودان الديمقراطية	١,٢٥٠,٠٠٠
الجمهورية العربية السورية	٥٠٠,٠٠٠
جمهورية الصومال الديمقراطية	٥٠٠,٠٠٠
الجمهورية العراقية	٥٠٠,٠٠٠
سلطنة عمـــان	٥٠٠,٠٠٠
فلسطـــين	٥٠٠,٠٠٠
دولـــة قطـــر	٢,٠٠٠,٠٠٠
دولـــة الكـــويت	٣,٠٠٠,٠٠٠
الجمهورية اللبنـــانية	٥٠٠,٠٠٠
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية	٢,٥٠٠,٠٠٠
جمهورية مصر العربية	١,٢٥٠,٠٠٠
المملكة المغربية	١,٢٥٠,٠٠٠
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	٥٠٠,٠٠٠
الجمهورية العربية اليمنية	٥٠٠,٠٠٠
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٥٠٠,٠٠٠
المجمـــوع	٢٥,٠٢٥,٠٠٠

جدول رقم (٢)

التوزيع الجغرافي للعمليات

بالدينار الكويتي

القطـــر المضيف	اجمالي العقود المبرمة حتى عام ١٩٨٢	اجمالي العقود المبرمة خلال عام ١٩٨٣	اجمالي العقود المبرمة حتى ٨٣/١٢/٣١	نسبة حصة القطـــر للاجمـالي
المملكة الاردنية الهاشمية	٤٣٠,٠٠٠	—	٤٣٠,٠٠٠	٠,٧
الامارات العربية المتحدة	٢,٤٢٢,٠٠٠	—	٢,٤٢٢,٠٠٠	٣,٨
الجمهورية التونسية	—	٤٣٥,٠٠٠	٤٣٥,٠٠٠	٠,٧
جمهورية السودان الديمقراطية	٦,٦٩٥,٨٠٠	٦,١٠٤,٦٥١	١٢,٨٠٠,٤٥١	١٩,٨
الجمهورية العربية السورية	٧,٤٠٠,٠٠٠	—	٧,٤٠٠,٠٠٠	١١,٥
جمهورية الصومال الديمقراطية	١٩٠,٥٧٤	٥٥,١٧٤	٢٤٥,٧٤٨	٠,٤
الجمهورية العراقيـة	٢,٤٤٩,٥٦٤	٦,٤٨٠,٠٠٠	٨,٩٢٩,٥٦٤	١٣,٩
جمهورية مصر العربية	١٠,١٠٥,٢٠٠	—	١٠,١٠٥,٢٠٠	١٥,٧
المملكة المغربية	٣,٤٨٠,٠٠٠	—	٣,٤٨٠,٠٠٠	٥,٤
الجمهورية الاسلامية الموريتانية	١,٧٧٨,٤٣٠	—	١,٧٧٨,٤٣٠	٢,٧
الجمهورية العربية اليمنية	١٥,٥٧٠,٤٤٠	—	١٥,٥٧٠,٤٤٠	٢٤,١
جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية	٨٦٨,٠١٥	—	٨٦٨,٠١٥	١,٣
الإجمـالي	٥١,٣٩٠,٠٢٣	١٣,٠٧٤,٨٢٥	٦٤,٤٦٤,٨٤٨	

جدول رقم (٣)

التوزيع القطاعي للعمليات

بالدينار الكويتي

نوع القطاع	اجمالي القطاع حتى نهاية عام ١٩٨٢	النسبة المئوية %	اجمالي القطاع حتى نهاية عام ١٩٨٣	النسبة المئوية %
القطاع السياحي	٢٢,٤٠١,١٤٠	٤٣,٦	٢٢,٤٠١,١٤٠	٣٤,٧
القطاع الصناعي	٩,٩٨٦,٧٦٤	١٩,٦	١٦,٥٢٦,٤١٥	٢٥,٧
قطاع الثروة الحيوانية	٧,٩٦٧,٠٠٠	١٥,٤	٧,٩٦٧,٠٠٠	١٢,٣
قطاع التجارة (صادرات)	—	—	٦,٤٨٠,٠٠٠	١٠,١
القطاع العقاري	٤,٤١٥,٥١٥	٨,٣	٤,٤١٥,٥١٥	٦,٨
قطاع المرافق العامة	٣,٤١٣,٨٠٤	٦,٦	٣,٤٦٨,٩٧٨	٥,٤
قطاع المواصلات	٣,٢٠٥,٨٠٠	٦,٥	٣,٢٠٥,٨٠٠	٥,٠
الإجمالي	٥١,٣٩٠,٠٢٣	١٠٠	٦٤,٤٦٤,٨٤٨	١٠٠

جـدول رقم (٤)

التوزيع النوعي للعمليات

بالدينار الكويتي

نـوع الاستثمـار	اجمالي العمليات حتى نهاية عام ١٩٨٢	النسبـة المئـوية %	اجمالي العمليات حتى نهاية عام ١٩٨٣	النسبـة المئـوية %
استثمـار مبـاشر	٣٠,٨٩٩,١٤٠	٦٠,١	٣٠,٨٩٩,١٤٠	٤٧,٩
قـــرض	١١,٧١٦,٠٤٠	٢٢,٨	١٧,٨٧٥,٨٦٥	٢٧,٧
ائتمـان صادرات	—	—	٦,٤٨٠,٠٠٠	١٠,١
معدات مقـاولات	٥,٠١٧,٥٧٩	٩,٨	٥,٠١٧,٥٧٩	٧,٨
مساهمة في رأس مال شركة	٣,٧٥٧,٢٦٤	٧,٣	٤,١٩٢,٢٦٤	٦,٥
الإجمـــالي	٥١,٣٩٠,٠٢٣	١٠٠	٦٤,٤٦٤,٨٤٨	١٠٠

جـــدول رقم (٥)

عقود الضمان المُبرمة خلال عـام ١٩٨٣

القطر المضيف	المشروع المستفيد	نـــوع الاستثمار	جنسية المستثمر	المبلغ الجاري للضمان د.ك.	الحد الاقصى للضمان د.ك.	تاريخ انتهاء العقـــد
تونس	شركة صناعية	مساهمة في رأس مال	امـــارات	٥٥,٢٠٩	٨٧,٠٠٠	١٩٩٤
	شركة صناعية	مساهمة في رأس مال	امـــارات	١٠١,٥٠٠	٣٤٨,٠٠٠	١٩٩٤
السودان	شركة صناعية	قـــرض	سعودية	٦,١٠٤,٦٥١	٦,١٠٤,٦٥١	١٩٩١
الصومال	انشاء اذاعة مرئية	قـــرض	امـــارات	٥٥,١٧٤	٥٥,١٧٤	١٩٨٥
العـــراق	قطاع حكومي	ائتمـــان صادرات	مغربية	٢,٠٥٢,٨٢٣	٥,٠٠٠,٠٠٠	١٩٨٥
	قطاع حكومي	ائتمان صادرات	مغربية	٢٣٥,٢٩٤	٤٧٢,٦٤٨	١٩٨٥
	قطاع حكومي	ائتمان صادرات	مغربية	٢٠٥,٨٨٢	٤١٩,١١٧	١٩٨٥
	قطاع حكومي	ائتمان صادرات	مغربية	٥٨٨,٢٣٥	٥٨٨,٢٣٥	١٩٨٥
الإجـــالي				٩,٣٩٨,٧٦٨	١٣,٠٧٤,٨٢٥	

جـدول رقم (٦)

الميزانية العمومية كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

(بيـــان أ)

١٩٨٢ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي		١٩٨٢ دينار كويتي	١٩٨٣ دينار كويتي	المطلوبات وحقوق الاعضاء
		الموجـودات			**المطلوبـــات**
٦٢,١٣٠	١٤٥,٣٢٥	نقـــد	٧٤٩,٣٧١	(١)١,٣٧٧,٣٧٩	دائنون وارصدة دائنة اخرى
١٩,١٣٥,٠٦٩	٢٢,٤٦٦,٩٦٢	ودائع لدى البنوك لاجل قصير	٨٥,٧٩٥	١١٥,٦٧٥	اقساط ضمان مقبوضة مقدما
٦,٨٢٤,٠٤٩	٦,٤٧٦,٦٦٥	سندات بالتكلفة	٨٣٥,١٦٦	١,٤٩٣,٠٥٤	مجمـوع المطلوبـات
					حقوق الاعضـاء
١٤١,٣٣٩	١٤١,٣٣٩	سندات حقوق السحب الخاصة	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال الموصى به
١,١٠١,٠٤١	٦٤٣,٢٣٤	ايرادات مستحقة	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	٢٥,٠٢٥,٠٠٠	رأس المال المكتتب به
٤٢٩,٣٥٣	٣٤٠,٥١٩	مدينون وأرصدة مدينة أخرى	(٢,٣٠٠,٠٠٠)	(١,٧٠٠,٠٠٠)	رأس المال المطلوب تسديده في غضـون سنتين
			٢٢,٧٢٥,٠٠٠	٢٣,٣٢٥,٠٠٠	رأس المال المطلوب تسديده حتى ٣١ ديسمبر ١٩٨٣
			(٢,٠٦٣,٩٧٥)	(٢,١٥٦,٣٨٠)	رأس المال غير المدفوع
			٢٠,٦٦١,٠٢٥	٢١,١٦٨,٦٢٠	رأس المال المدفوع
			٦,١٩٦,٧٩٠	٧,٥٥٢,٣٧٠	الاحتياطي العام ــ بيان ب
			٢٦,٨٥٧,٨١٥	٢٨,٧٢٠,٩٩٠	مجموع حقوق الاعضاء
٢٧,٦٩٢,٩٨١	٣٠,٢١٤,٠٤٤	**مجمـوع الموجـودات**	٢٧,٦٩٢,٩٨١	٣٠,٢١٤,٠٤٤	**مجموع المطلوبات وحقوق الاعضاء**

(١) يتضمن هذا المبلغ ٨٧٥,٦٥٩ دينار كويتي مخصص تقلبات العملات و٢٨٤,٧٤٨ مخصص مكافآت نهاية الخدمة و٥٠,٢٠٣ مخصص الاجازات المستحقة و١٦٦,٧٦٩ مصاريف مستحقة.

جـدول رقم (٧)

بيان الاحتياطي العام كما في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

(بيـــان ب)

١٩٨٢	١٩٨٣	
دينار كويتي	دينار كويتي	
٤,٢٢١,٢٢٧	٦,١٩٦,٧٩٠	الرصيد أول السنة
١,٩٧٥,٥٦٣	١,٣٥٥,٥٨٠	المحول من بيان الايرادات والمصروفات (بيـــان جـ)
٦,١٩٦,٧٩٠	٧,٥٥٢,٣٧٠	الاحتياطي العام (بيـــان أ)

جـدول رقـم (٨)

بيان الإيرادات والمصروفات

للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ١٩٨٣

١٩٨٢	١٩٨٣	
دينار كويتي	دينار كويتي	
٢,٨٤٩,١٦٢	٢,٥٣٧,١٦٩	ايـرادات استثمـارات
٢٥٣,٦٢٥	٣٢٢,٨٩٤	أقسـاط ضمـان
١٥,٥٢٥	١٩,٥٧٦	ايـرادات أخـرى
٣,١١٨,٣١٢	٢,٨٧٩,٦٣٩	مجمـوع الايـرادات
(١,١٤٢,٧٤٩)	(١,٥٢٤,٠٥٩)	مصاريف عمومية وادارية
١,٩٧٥,٥٦٣	١,٣٥٥,٥٨٠	صافي الايرادات المرحلة للاحتياطي العام (بيـان ب)

(بيـان جـ)

السادة أعضاء مجلس المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
الكـــــويت

برأينا أن الميزانية وبياني الاحتياطي العام والايرادات والمصروفات المرفقة تظهر بصورة عادلة المركز المالي للمؤسسة العربية لضمان الاستثمار (مؤسسة أقطار عربية ذات شخصية قانونية مستقلة) بتاريخ ٣١ ديسمبر ١٩٨٣ ونتيجة أعمالها للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للأصول المحاسبية المتعارف عليها المماثلة للأصول التي اتبعت في السنة السابقة. لقد تم فحصنا لهذه البيانات وفقاً لقواعد المراقبة المتعارف عليها وقد شمل اجراء الامتحان اللازم للسجلات المحاسبية كما شمل اجراءات المراقبة الاخرى التي وجدناها مناسبة وقد حصلنا على المعلومات التي رأيناها ضرورية لآداء مهمتنا على وجه مرض.

طلال أبو غزالة وشركاه
الكويت في ٢٣ يناير ١٩٨٤